نحو بناء نموذج تنموي جديد في اليمن

أ.د/ محمد أحمد الأفندي

إذا كان يتوفر للاقتصاد اليمني موارد بشرية وموارد طبيعية وموارد انتاجية تمكن اليمنيين من تحقيق النهوض الاقتصادي، إلا أن ثورة التغيير السلمية قد كشفت عن موارد وعناصر قوة مؤثرة وفاعلة جديدة. وهي وجود إرادة قوية لبناء الدولة، إنها إرادة تغيير سياسية مدفوعة بإرادة تغيير شعبية إضافة إلى دعم إقليمي ودولي لتحقيق تطلعات الشعب اليمني.

إن استثمار إرادة التغيير في بناء الدولة الفاعلة والمقتدرة التي تمكن من تحقيق النهوض الاقتصادي يشكل عنصراً مهماً من عناصر القوة الاقتصادية التي تتوفر للاقتصاد اليمني في هذه المرحلة الجديدة.
فهناك توافق وإجماع على بناء دولة تحقق الكرامة والحرية والعدالة لجميع المواطنين في اليمن.
وفي المجال الاقتصادي ، فإن فاعلية الدولة الجديدة تكمن في إعادة تعريف النموذج التنموي الاقتصادي لليمن ومن ثم بناء نموذج تنموي جديد وصحيح يحقق الرفاة للمواطنين ويمكنهم من الحياة الرغيدة بدلاً عن النموذج التنموي الذي أظهر فشله في العقود السابقة لأنه اتكأ على متلازمة الفساد والاستبداد وسوء الإدارة وغياب العدالة الاجتماعية.
وللتو، فإن هذا يتطلب أولاً تصحيح السياسات الاقتصادية الخاطئة التي ارتبطت بالنموذج التنموي الفاشل وهي سياسات كانت متحيزة ضد الفقراء وأدت إلى اغناء القلة وإفقار الكثرة كما تدل على ذلك مؤشرات الفقر والبطالة المتصاعدة التي أدت إلى سحق الطبقة الوسطى والفقيرة في المجتمع.
إن نقطة البداية هي وضوح الرؤية فيما يتعلق بأسس ومقومات الاقتصاد الوطني التي تعكس هوية الاقتصاد ومقاصده الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية ، وتعتمد هذه الأسس على طبيعة ومفهوم النموذج التنموي الملائم لواقع التطور الاقتصادي والاجتماعي في اليمن. وفي حقيقة الأمر، فإن المادة السابعة من الدستور الحالي تحدد بوضوح هوية الاقتصاد اليمني وهي الهوية التي تقوم على الاقتصاد الحر ذات المضمون الاجتماعي لكن تطبيق هذا النص في العقود الماضية قد تم تشويهه ولم يتم إعمال النص وفقاً لمقاصده الأساسية.
لذلك فإن إعادة تعريف وصياغة المقاصد الأساسية للنموذج التنموي للاقتصاد الوطني تمثل حجر الزاوية في تحقيق النهوض الاقتصادي والاجتماعي وتجاوز أخطاء تجربة العقود الماضية.
وفي تقديري فإن مقومات وأسس هذا النموذج لا بد أن يتكئ على مضامين ثلاثة أساسية:
> مضمون اقتصادي يتحدد بتحقيق اقتصاد انتاجي حقيقي يتشارك ويتعاون في إنجازه كل قطاعات الملكية الاقتصادية الخاصة - العامة - المختلطة - التعاونية - والقطاع الأهلي مع دور متميز للقطاع الخاص. فالاقتصاد الحقيقي الانتاجي لا ينهض به مجرد قطاع واحد ولا وفقاً لمنهج الاحلال بين القطاعات أو خلط الأدوار الاقتصادية ،وإنما من خلال تشارك وتعاون كل القطاعات وفي ضوء الميزة النسبية التي يستطيع أي قطاع إنجازها ولا ريب أن أي نهوض اقتصادي لا يتحقق إلا بدور رائد للقطاع الخاص مع تميز القطاعات الأخرى وتعاونها وتكاملها في ممارسة العملية الاقتصادية.ويتوخى المضمون الاقتصادي للنموذج الجديد تحويل الاقتصاد من اقتصاد ريعي يعتمد على النفط بصورة أساسية إلى اقتصاد حقيقي متنوع.
> مضمون اجتماعي من شأنه أن يعلي من كرامة الإنسان باعتباره غاية التنمية ووسيلتها، ولا يمكن أن يكون هناك نموذج تنموي صحيح إذا اهدرت هذه الكرامة أو إذا أذل المواطن في عيشه وحريته ومسكنه وتعليمه وصحته ومستقبل أولاده.
والمضمون الاجتماعي هو ذلك الذي يتأسس على مبدأ العدالة الاجتماعية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية بما في ذلك الأنشطة الاقتصادية والعلاقات الاقتصادية ، والعلاقات الاجتماعية ، ويسعى إلى تحقيق رفاهية المواطن وتمكينه من الحياة الرغيدة وتأمين حد الكفاية للمواطن كمؤشر أساسي للرفاه.
>مضمون تنموي مكاني واستراتيجي يكفل تنمية اقتصادية متوازنة بين المحافظات، أو المناطق الاقتصادية القائمة على أساس الميزة الاقتصادية البحتة إن تلازم وارتباط تلك المضامين تقدم لنا فهماً واسعاً لنموذج تنموي يعمل في إطار اقتصاد حر ذات مضمون اجتماعي وإنساني ، وهو الإطار الذي يحدد هوية اقتصادنا الوطني.
وفي هذا المقال، نتناول الاتجاهات الجديدة للسياسات الاقتصادية في هذا النموذج على أن نتناول أسس ومضامين النموذج الجديد في مقالات قادمة. إن إعادة توجيه أهداف السياسات الاقتصادية وخاصة السياسات المالية والنقدية باتجاه تحقيق أهداف تنموية حقيقية تمكن من زيادة قدرات الانتاج الوطني، وهذا يتطلب زيادة مستوى التناسق والتكامل بين السياسة النقدية والسياسة المالية وأن يكون للسياسات النقدية أهداف تنموية وليس مجرد أهداف اسمية (كالتحكم في استقرار الأسعار فقط) ويرتبط بهذا الأمر مراجعة مفهوم استقلالية البنك المركزي - فهذا المفهوم ينبغي أن يكون نسبياً، فلا يصح في ظروف واقعنا الاقتصادي أن يتكئ البنك المركزي على هدف وحيد وهو التحكم في معدل التضخم وهو الهدف الذي اتكأ عليه مفهوم استقلالية البنك المركزي.باعتبار أن استقلالية البنك المركزي تكون أكثر اتساقاً وانسجاماً عندما يكون للبنك المركزي هدف وحيد (مثل تحقيق استقرار الأسعار أو معدل التضخم).
إن ترشيد الاستهلاك العام (الإنفاق العام) ينبغي أن يكون هدفاً رئيسياً في تصحيح السياسات الاقتصادية الخاطئة وخاصة أن العقود الماضية قد شهدت هدراً كبيراً للأموال العامة، على مجالات كانت مضرة بالتنمية والنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.
وبالمقابل فإن الانفاق الاجتماعي وخاصة على التعليم والرعاية الصحية لم يحضا بتلك الأهمية التي حضي بها الانفاق السياسي ، كما لم يتم استخدام الأموال المخصصة لهذين القطاعين بكفاءة وفاعلية بسبب الفساد وسوء الإدارة.
إن الأخطاء القاتلة التي ولدتها السياسات الاقتصادية الخاطئة في العقود الماضية تؤكد على أهمية تصحيحها واعادة تعريف وظائفها بشكل جدي والسعي إلى تنفيذ هذه الوظائف في اطار النموذج الاقتصادي الاجتماعي الجديد لليمن الجديد.
وبالتالي فإنه ينبغي التأكيد مجدداً على عدد من الأهداف الأساسية للسياسات المالية في إطار النموذج التنموي الجديد ومنها:
> تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين وخاصة الخدمات الأساسية العامة،إضافة إلى تحقيق الأمن الغذائي.
> تحقيق الاستقرار الاقتصادي واستدامته وخلق حوافز للاستثمارات الخاصة في ظل مناخ استثماري تضمنه الدولة الفاعلة والقضاء المستقل وحماية القانون لا حماية المتنفذين.
> ضمان نمو اقتصادي مستدام يكون منصفاً وعادلاً وبما يكفل تحقيق وكفالة عدالة توزيع الدخل وثمار هذا النمو حتى يدرك ويشعر المواطنون بأن هناك تحسناً في أوضاعهم المعيشية وتطوراً في مستوى الرفاه الاقتصادي لهم.
> حشد الموارد الذاتية القابلة للاستدامة وخاصة الضرائب وتنويع مصادر الدخل، مع التوظيف الأمثل في تخصيص واستخدامات الموارد العامة على المستوى المركزي والمستوى المحلي . في إطار الدولة اللامركزية التي سيتوافق اليمنيون على شكلها وطبيعتها.
ومن جانب آخر فإن المقاصد الأساسية للسياسة النقدية في المرحلة الجديدة هي:
> استقرار الأسعار، سواء كانت أسعار السلع الأساسية أو تحقيق استقرار سعر صرف الريال.
> تنويع مصادر تمويل التنمية وزيادة كفاءة وفاعلية الجهاز المصرفي في التنمية الاقتصادية وما يقصد بهذا الهدف هو أن يكون للبنك المركزي هدف تنموي واضح ومباشر وأن يكتب هذا الهدف بوضوح في قانون البنك المركزي.
> تحقيق التناسق والتكامل بين السياسة النقدية والسياسة المالية، فترابط السياستين المالية والنقدية تعني في واقع الأمر تعميق نشاط البنك المركزي ليتضمن نشاطاً تنموياً وهذا يتطلب فاعلية أكبر في علاقة المركزي مع البنوك والانفتاح على أدوات التمويل الاسلامي الاستثمارية التي تمكن من حشد مدخرات الأفراد وتوجيهها نحو تمويل الاستثمار العام والخاص التي يمكن من تكوين طاقات انتاجية جديدة وترشيد ثقافة الاستهلاك العام والخاص في المجتمع.
كما أن تكامل السياستين تسهم في تأسيس شراكة بين القطاع العام والخاص وفقاً لمفهوم (الملكية الدوارة) من خلال استخدام أدوات التمويل القائمة على استخدام الصكوك الإسلامية،كبديل عن فكرة الخصخصة التي أسيئ استخدامها في العقود الماضية، ولم ينتج عنها إلا الحاق المزيد من الضرر والمعاناة على حقوق العمال والملكية العامة ، فلم تغدو الملكية لا ملكية عامة ولا خاصة وإنما ملكية (اقطاعيات) وشكل ذلك استنزافاً للموارد العامة وللخزينة العامة للدولة.

* أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء - عضو مؤتمر الحوار الوطني الشامل - رئيس المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية

بين اليأس والأمل (6)

رأي خبير في حال اليمن

ناجي عبدالله الحرازي

لا يمكن إلا أن أتفق مع رأي الأستاذ خير الله خيرالله الصحافي والخبير الإعلامي اللبناني الذي لا تقل خبرته في الشؤون اليمنية ومحبته لأهل اليمن عن خبرته في الشؤون اللبنانية ومحبته لأهل وطنه الأم ، وقد اختار بريطانيا وطنا بديلا ، كما فعل الكثير من طيور العرب المهاجره

لا يمكن إلا أن أتفق مع رأي الأستاذ خير الله خيرالله الصحافي والخبير الإعلامي اللبناني الذي لا تقل خبرته في الشؤون اليمنية ومحبته لأهل اليمن عن خبرته في الشؤون اللبنانية ومحبته لأهل وطنه الأم ، وقد اختار بريطانيا وطنا بديلا ، كما فعل الكثير من طيور العرب المهاجره ، عندما قال :
* مع بدء أعمال الحوار الوطني في اليمن، يبدو مفيداً أكثر من أي وقت الابتعاد عن الأوهام وفي مقدمتها الاعتقاد أنّ هذا الحوار الذي لا مفرّ منه سيأتي بمعجزة.
* ذلك أن زمن المعجزات قد ولى ،ولم يعد أمام اليمنيين سوى تأمل الواقع والاعتراف بأنّ المشاكل التي تواجه بلدهم تحتاج إلى صيغة جديدة للحكم.
وهذه الصيغة الجديدة للحكم كما يرى خير الله خيرالله (يجب أن) تستند على مجموعة من المبادئ التي يجب أن يتفق عليها أطراف الحوار ومن أهمها القبول بمبدأ التبادل (التداول) السلمي للسلطة.
خير الله أعرب عن أسفه لأن مستقبل اليمن، ذي الحضارة العريقة، مفتوح على المجهول بدلا من ملامح خطة واضحة وصيغة حكم جديدتين ، متفق في شأنهما، تنقلان اليمن الى مرحلة جديدة وتعالجان المشاكل الكثيرة التي واجهها شعبه المغلوب على أمره وما يزال يعاني منها حتى اليوم
وهو يرى أن ما نشهده اليوم هو أن اليمن بات مهددا بالخطر نتيجة لعوامل عدة بعضها خارجي والآخر داخلي.
خير الله إستنتج من متابعته للشأن اليمني أننا أمام يمن جديد. يمن موحد، اقلّه ظاهرا، لم يعد يحكم من صنعاء. ثم تساءل قائلا: هل الانفصال حل في اليمن... ام انه الطريق الأقصر لتشظي (تفكك) البلد؟ ثم يجتهد في الإجابة قائلا: اليمن يحتاج الى صيغة حكم جديدة في أساسها اللامركزية وليس الى انفصال من هنا وآخر من هناك.
ويرى أيضا أنه لا بد من إيجاد نقطة انطلاق في يمن ما بعد المرحلة الانتقالية ،وأنه لابد من الحوار الذي يأخذ في الاعتبار ان المشكلة ليست في الوحدة بل في الحاجة إلى البحث عن صيغة جديدة للبلد من منطلق أن اليمن الذي عرفناه في الماضي، كدولة مركزية تحكم من صنعاء، لم يعد قائما؟
الاستنتاجات التي خرج بها الأستاذ خير الله خيرالله وهو المتابع للشأن اليمني منذ أكثر من أربعة عقود - أطال الله عمره ومتعه بالصحة والسعادة - واقعية إلى حد كبير لمن يريد فهم المشهد اليمني يعد التطورات التي شهدناها خلال العامين الماضيين . وبالتأكيد سيتفق معه فيها كثير من المراقبين والمهتمين بالشأن اليمني من إخواننا العرب وأصدقائنا غير العرب .كما قد يتفق معه العديد من قادة الرأي والمثقفين اليمنيين
لكن المطلوب - وهو الأهم في هذه المرحلة - أن تعي الأطراف المشاركة في الحوار الوطني جملة الحقائق التي أشار اليها الأستاذ خير الله ، وأهمها أن حوارهم لن يأتي بمعجزة ،لأن زمن المعجزات ولى ،وأن اليمن الجديد المنشود من الجميع بات اليوم بحاجة ملحة إلى صيغة حكم جديدة لا مركزية .. تستند على الإدراك التام والقبول الذي لا يقبل الشك بأن وحدة البلاد والعباد لاتعني أن يرفع البعض شعار «الوحدة أو الموت» ،بل أن يعمل الجميع على الحفاظ على هذه الوحدة مهما كان شكلها ،ودون التمسك بمبدأ حبتي وإلا الديك ..
وهذا الإدراك يعني أيضا الإيمان بمبدأ التداول السلمي للسلطة ، مهما كان مستوى هذه السلطة ،من عقال الحارة وأمناء الصناديق ومشائخ القبائل وحتى المناصب الرسمية التي نعرف جميعا أنها تكليف وليست تشريف ،بحيث لا يصر بعضنا على التمسك بمواقعهم وعلى أنها حق الهي ممنوح لهم لن يتنازلوا عنه إلا لأولادهم أو أقاربهم ..
إذا ما أدركت أطراف الحوار كل ذلك وأدركت أيضا أن مهتماً وقتية وأنها تتحمل المسئولية أمام اليمنيين جميعا فبالتأكيد سنسمع أخباراً جيدة وسنتخلص من حالة التشاؤم بحيث نتيح للتفاؤل أن يسود حياتنا ومستقبلنا جميعا .. وللحديث بقية.

التاريخ كعلاج للجغرافيا

عارف الصرمي

إذاً.. فنحن أمام كومة كبيرة جداً من الاختلافات وتنوع هائل للآراء ووجهات النظر حيال كل شيء، وهنا.. دعوني أقولها بصراحة: فأنا لا أتوقع أبداً أن العدد الكبير جدا من المشاركين في مؤتمر الحوار سيتفقون على كل شيء، أو أنهم سيستسهلون إنهاء خلافاتهم من أجل المصلحة الوطنية العليا!! وأرى بوضوح تام أن الخطوة الأولى لضمان نجاح الحوار تقتضي إعادة النظر بطريقة التفكير التي تحصر النجاح فقط في إنهاء الخلافات

حين بدأ اليوم الأول لمؤتمر الحوار الوطني، كان الحوثي هو أول من أطلق صوت الخلاف على طريق الحوار! ثم ما إن فتح الباب حتى علا كل صوت!
وكأنه كشف بتلقائية غير محسوبة نيابة عن مختلف الفرقاء، حقيقة المسافة غير القريبة لوقوف أخوة الوطن واصطفاف شركاء المصير على أرضية المشترك من التاريخ للوصول إلى حلول تنهي مشاكل الجغرفيا!!
الدلالة هذه تأتي من موقف فردي لناشط حوثي، لأن الصورة التلفزيونية بعد ذلك بأكثر من أسبوع كانت بمنتهى الجمال السياسي والوطني حين شاهدنا ممثل الحوثي صالح هبرة بصفته نائبا لرئيس مؤتمر الحوار يرأس شخصيا ويدير إحدى الجلسات بأسلوب مقبول تماما في مشهد عقلاني رائع عكسه الجميع في القاعة بما في ذلك زملاؤه في المنصة نواب رئيس المؤتمر الذين هم أبرز قادة الأحزاب السياسية، وهو بكل تأكيد مؤشر إيجابي يملك أن يعكس جاهزية اليمنيين للقبول ببعضهم البعض في الوقت الذي يحتفظون فيه بكل اختلافاتهم افرادا ومجتمعين!
لكن لا تزال البلاد تئن تحت وطأة اختناق اقتصادي وانسداد سياسي مسنود بانقسام الجيش والتدهور الأمني وغياب شبه تام لسلطة القانون وحدود مكشوفة ومفتوحة لتجارة التهريب لكل شيء من البشر والمخدرات إلى سفن السلاح الإيرانية وشحنات المسدسات التركية!! وبجانب ذلك فالبلاد أصلاً مفخخة بأزمات مصيرية تلتهب كلها على صفيح ساخن في الجنوب كله وكذا شمال الشمال في صعدة.
وكما يبدو فإن أعضاء مؤتمر الحوار لم يبدأوا الحوار حتى اليوم فهم لا يزالون يتحسسون طريقهم نحوه بالاستماع أولاً لبعضهم البعض، غير أن هذا العدد الضخم لأعضاء مؤتمر الحوار الوطني الذي لا أجد له مبررا سياسيا مقنعا فالنتائج مهما كانت لم تحسم بالتصويت حتى نحتاج لزيادة عدد تمثيل الأطراف أو الجهات والشرائح والفئات وحتى العائلات! ومع ذلك فالجميع يمثلون اليمن، وحين نشاهد ونستمع لكلماتهم ونفتش في مدى عمق ملاحظاتهم! وارتفاع أصواتهم واللامبالاة العديد منهم وهم يتحدثون مع بعضهم أو يتحركون في جوانب القاعة وخارجها أثناء انعقاد الجلسات، نجد ذلك مخيفا ومقلقا بل ومحبطا لأنهم ليسوا في نزهة!! بل بأكبر وأخطر مهمة إنقاذ تاريخية لليمن!!! خاصة أن الأزمات الكبرى التي تهدد مستقبل الدولة لم يبدأ الحوار فيها بعد، وكل المخاوف تبدأ وتنتهي عند حدود أن يفشل المتحاورون في حلها أو حتى حلحلتها من مكانها!
فكيف ونحن نشاهد أعضاء الحوار كل باسمه وصفته ومنطقته يضيف قضية جديدة ويذكرنا بمشكلة أخرى عويصة، ونساء من تهامة إلى المهرة مشاركات في المؤتمر يقرعن الأجراس وينبهن لمخاطر وفضائع تهدد المجتمع في أطراف البلاد إذا لم يتم حلها بشكل عاجل!، وكل ذلك صحيح ولا غبار عليه، خاصة اذا أخذنا بالاعتبار أن اليمنيين ومعهم نادي الأغنياء الخليجي من دول البترودولار وقادة الغرب لم يجتمعوا على قضية واحدة كما يفعلون اليوم! فإذا لم يتنبه الجميع لمختلف مشاكل الوطن والمواطنين في هذه الفرصة، فمتى سيتنبهون؟! وإذا استعصى عليهم حل هذه المشكلات الصغيرة الممكن حلها بسهولة فكيف سيتمكنون من حل مشكلات اليمن الكبرى! بل إن تجاهلهم لهذه المشكلات سيكون دليلا كافيا يفضحهم بأنهم غير جادين في إنقاذ الوطن.
وفي حال سلمنا بوجاهة هذا المنطق وصواب الحجة فإن إغراق الحوار والدولة بكل هذه المشكلات في نفس الوقت الذي تبدو فيه البلد مشلولة الحركة بحزمة مشكلات مصيرية تهدد بنسف بنيان السلم الاجتماعي وتمزيق الهوية الوطنية والخصم من رصيد السيادة والعصف باستقرار الداخل واقلاق الجوار وتهديد مصالح العالم لدينا- فإن كل ذلك حتما سيضاعف من أصوات الخلاف حول الحلول والأولويات ويزيدها عددا وعدة !
إذاً.. فنحن أمام كومة كبيرة جداً من الاختلافات وتنوع هائل للآراءِ ووجهات النظر حيال كل شيء، وهنا.. دعوني أقولها بصراحة: فأنا لا أتوقع أبداً أن العدد الكبير جدا من المشاركين في مؤتمر الحوار سيتفقون على كل شيء، أو أنهم سيستسهلون إنهاء خلافاتهم من أجل المصلحة الوطنية العليا!! وأرى بوضوح تام أن الخطوة الأولى لضمان نجاح الحوار تقتضي إعادة النظر بطريقة التفكير التي تحصر النجاح فقط في إنهاء الخلافات، لأن هذا النوع من التفكير غارق في الشاعرية والرومنسية السياسية!!! فبقاء هذه الخلافات يمكن التعامل معه بالاعتراف بها واحترامها، ويتحتم علينا فقط أن نتفق على آلية مناسبة ندير بها خلافاتنا وتنوع آرائنا، بواقعية وطنية أحسبها سهلة التنفيذ وبأقل التكاليف. فإذا نظرنا لدول العالم وبخاصة الكبيرة منها سنجدها مفخخة بكل اشكال الخلاف الديني والعرقي والثقافي والسياسي والاقتصادي، وبعضها خاضت حروبا دموية طاحنة وطويلة الأمد وحين توصلت للخلاص لم تقرر ان تنهي خلافاتها! بل شرعت في إدارة خلافاتها اللامحدودة، والتي كلفتهم اجيالا من القتلى والجرحى وضياع المهابة! لكن نمط التفكير بإدارة الخلافات انتهى بها إلى توحد غير مسبوق في التاريخ! مثل دول اوروبا التي توصلت إلى الاتحاد الأوروبي وقبلها كذلك ولايات الغرب الأمريكي. وهذه الدول هي ذاتها التي ترعى اليوم حوارنا الوطني!!

من السبت للسبت

جذور الوحدة اليمنية ؟؟؟

أحمد الاكوع

الوحدة اليمنية منذ اقدم العصور هي مصدر الهامنا ووجودنا وهي مصدر كل شيء وهي محور الامور والقضايا الاساسية في اليمن وليس من الغريب ولا من العجيب أن يربط البعض هذه الوحدة بقضايا مصلحية لان هؤلاء نسوا او تناسوا انهم ابناء هذا اليمن الواحد وليس ابناء مناطق متفرقه مختلفه عقائديا وثقافيا كما أن وحدة اليمن ليست قضية ناشئة ولا مصطنعة وقد اتجهت قيادة اليمن في الشمال والجنوب الى إنهاء حالة الانفصال الذي كان قائما بحكم الاستعمار وأعوانه وانما هم استعادوا الحياة الطبيعية التي لا يكون وجود اليمني معا في إلاّ باكتمال هذه الوحدة .. نقول أن الوحدة هي قضية وجود والأثر الذي يترتب على استعادة الشعب اليمني لعافيته التاريخيه والتي استعادها عام 0991م وعرف الممارسة الطبيعية والإيجابية لمهام الحياة بكل طاقاته المدخوره في الشعب الذي قضت الأنانية الضيقه عليه وبأن يعيش ممزقا طوال أجيال وأجيال.
وإننا اليوم في ظل الوحدة نتمتع كيمنيين في شمال اليمن وجنوبه بصداقه عالمية جيدة ليبدأ الحوار الهادئ والودي وقد بدا فعلا، ولتفتح الصحافه ومنابر الكلمة صدورها لكل الآراء على شرط أن يكون هناك.. تحديات واضحة للمدلولات ومعاني الكلمات او بمعنى آخر تحديد من نحن ؟ ماذا نريد ؟ ما حقيقه ما نملك في ارضنا ؟ وما الذي نحتاجه لبناء اقتصاد حر قوي يتنافس مع جميع دول العالم.
إننا أشد ما نكون في جادة لدراسة انفسنا .. وبلادنا .. تاريخا .. وواقعا حتى لا ننطلق في تخطيطاتنا راكضين وراء الخيالات نتصارع ونتناحر على مجرد الاحتمالات والتصورات.

لماذا لا نستفيد من مياه الأمطار..؟

للاسف الشديد أن اليمن لا تستفيد من مياه الامطار مع أن حضارة اليمن كانت في الزراعة والري وقد بنوا السدود بحيث نجد أن أعظم سبب لتلك السدود العظيمه وهي تعد بالمئات هو ما وجدوه في أرضهم من الخيرات ولما في تربتها من البركات وحتى أن جبالها ترى أغلبها بأشكال هرمية محدبة من أكثر جهاتها ولذلك ترى اليمنيين وقد بنوا في الجبال المدرجات وكل مدرج يزرعونه من أسفل كل جبل إلى أعلاه. وعلى كل حال.. هذه الارض المباركة لم يكن أخصب منها في الارض والشاهد على ذلك لو قابلت ثمراتها الزراعية على أي بلاد زراعية في الأرض فلم يساوها أي مزروع سواء كان حبوبا أم فواكه من ناحية الطعم والنهكة والرزق الذي أودعه الله فيها.

شعر

قول حجة الإسلام محمد الغزالي:

ان المذاهب خيرها وصحيحها
ما قاله الحبر الامام الشافعي
فاخترت مذهبه وقلت بقوله
وجعلته يوم القيامة شافعي

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي : في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس : 332505

الثورة ALTHAWRAH DAILY
يومية ☐ سياسية ☐ جامعة ☐ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com

نائب رئيس مجلس الادارة
للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com

مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com

نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

سكرتير التحرير
سليمان عبدالجبار

المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 | الإعلانات : 274038 فاكس : 274035 | التوزيع : 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس : 233354 تعز > 220800 فاكس : 220900 الحديدة > 245482 فاكس : 211537 حضرموت > 303930 فاكس : 303931 إب > تلفاكس : 400251 الضالع : تلفاكس : 232994 أبين > تلفاكس : 602096 عمران > تلفاكس :613388